الاستشارة الوطنية
حول مسار
اللامركزية

الإنصات...

التحسين...

المرور إلى مرحلة جديدة

بعد مرور **10 سنوات** على **اندلاع الثورة**، و **5 سنوات** من **المصادقة على خارطة الطريق**، وبعد **عامين** من **صدور مجلة الجماعات المحلية وإجراء الانتخابات البلدية**... أضحى مسار اللامركزية لا رجعة فيه.

وباتت عملية التقييم ضرورية بهدف البحث عن الحلول الملائمة لمعالجة النقائص والصعوبات الناتجة عن انجاز إصلاح هيكلي بمثل هذا الحجم.

الملاحظات حول الاخلالات يشترك فيها الجميع:

- إصلاحات اللامركزية واللامحورية ليست متناسقة بعد
- المجالس البلدية غير مستقرة بعد
- مؤسسات اللامركزية ليست كلها منتصبة أو مُفعّلة (المجالس الجهوية المجلس الأعلى للجماعات المحلية)
- الاستقلال الإداري والمالي للجماعات المحلية لم يتحقق بعد بشكل كامل
- تصعيد منوال التنمية من المحلي إلى الوطني غير جاهز حتى الآن

تحتاج تونس اليوم إلى زخم سياسي واجتماعي أكبر وانطلاقة جديدة لتطبيق المبادئ الواردة بالباب السابع من الدستور.

متى تتم الاستشارة؟

من **جويلية إلى أكتوبر 2020**

كيف تجري الاستشارة؟

عبر **17 ورشة** عمل في جميع أنحاء البلاد، معظمها في الجهات.

حول ماذا تتم الاستشارة؟

حول **5 محاور** تمكّن من تقديم مقترحات، والتحقق من صحة الخيارات المتعهد بها أو إعادة توجيه القرارات المتخذة:

1. ضبط **أولويات المرحلة القادمة** ضمن **خارطة طريق** اللامركزية
2. **علاقة النظام اللامركزي بالنظام اللامحوري**، ومسألة نقل الصلاحيات إلى البلديات وتوضيح العلاقات مع السلطات المركزية واللامحورية.
3. **تقييم مجلة الجماعات المحلية** و**القانون الانتخابي** بما يكفل استقرار المجالس البلدية واضطلاعها بمهامها على أحسن وجه وإحكام علاقاتها بالإدارة المحلية والمركزية.
4. **المالية المحلية**، سواء من حيث تنمية الموارد دعما لاستقلالية الجماعات المحلية وحوكمتها والبحث في سبل تطوير الجباية المشتركة، فضلا عن مزيد إحكام التحويلات المالية للدولة ودعم النجاعة والشفافية والمتابعة في إطار صندوق دعم اللامركزية مع اهتمام بشكل خاص بمسألة تنفيذ التراتيب البلدية.
5. **انتخاب المجالس الجهوية في أفق سنة 2022** مع كل ما يتطلبه ذلك من مختلف النواحي القانونية والمادية والبشرية اللازمة.

مقاصد الاستشارة؟

سيتم الإعلان للعموم عن التقرير النهائي للاستشارة في **19 نوفمبر 2020** ، خلال يوم الجماعات المحلية.

وسيساهم هذا التقرير في تصور **مشروع قانون توجيهي حول اللامركزية**.

من الذي سيتم استشارته؟

على المستوى الوطني

منصة تشاركية على الانترنت لكل الأشخاص المهتمين بموضوع اللامركزية والشؤون المحلية

estichara.tn

يتولى **رئاسة الاستشارة الوطنية السيد مصطفى بن جعفر**، الرئيس السابق للمجلس الوطني التأسيسي بما يرمز إلى وحدة تونس التي تمضي قُدما إلى الأمام.

إن التحدي الهائل لانجاز الإصلاحات الكبرى هو شأن يهمّ الجميع: الحكومة، ومختلف المنتخَبين والقوى السياسية، وموظفي الدولة على كافة المستويات، ومختلف الفاعلين ونشطاء المجتمع المدني والمواطنين ...

شاركوا وساهموا في تحقيق اللامركزية

estichara.tn